تيار المتحف والمنسف

احمد عمر

تيار المتحف هو تيار فكريّ الظاهر، سياسي ودِيني الباطن، وهو شقيق تيار المنديّ والمنسف. ظهر بعد إعلان أردوغان إعادة جامع آيا صوفيا مسجداً، وجدّد هذا النزوع عند طائفة من كتّاب صحيفة الشرق الأوسط وأشباههم، ومن لفَّ لفّهم.

دعا إلى تحنيط آيا صوفيا متحفاً، بزعم قلة المتاحف التركية، وكأن هذا التيار يضمر كثرتها في السعودية والجزيرة العربية، وكأن الحكم السعودي قد أتلف جميع الآثار النبوية، بزعم حرصه على التوحيد، ولم يبقِ سوى حصون اليهود.

حضَّ كبيرُ هذا التيار أردوغان على قراءة التاريخ، بدلاً من بيع البطيخ، وصناعة الطائرات المسيّرة والسيارات الكهربائية، وحفر الأنفاق بين الجزر التركية، ومدّ الجسور على البحار، وأهاب به الاعتبار بعين بطل الآثاري السعودي بن سلمان، وعين السيسي، في قولته لضيفه الرئيس الفرنسي ماكرون، والتي ذهبت مثلاً في الكوميديا: «لا تروننا بعيونكم الأوروبية، نحن لا نراكم بعيوننا المصرية. ..»، فزاغت عينا الرئيس الفرنسي من ثقل العبارة التاريخية، وعيون كعيون البعوضة التي تبلغ مائة عين. وزعم بعض المعلقين الظرفاء أن المترجم استقال من عمله وفكر في الانتحار. فالسيسي هو ابن المتاحف، ومصر فيها، على ما يقول إعلاميوها ومؤرّخوها، ثلث آثار التاريخ. لذلك لا بأس في أن تُدمّر بعض مساجدها، وبالأمس دُمّر قبر القريزي، ولا بأس في أن يهتز أبو العيون بعض التحف للإمارات.

ويمكن أن نصف تيار المتحف بأنه في منزلةٍ بين المنزلتين، فلا هو مع الكنيسة، ولا هو مع الجامع. هو علماني الظاهر، يتجاهل أن متاحفنا جميعها هي في الهواء الطلق أو في نشرة الأخبار، فنحن نعيش في متحف، وبرهان ذلك أن الرئيس العربي ينظر إلينا تحفاً وأشياء، ونحن ننظر إليه صنماً، والصنم تحفةٌ أبعد، بل إن مجلس الشعب متحف فيه آثار بشرية ومومياوات، والرغيف تحفة، من وجهين؛ أنه من صلصال كالفخار، وأنه نادر، وكذلك جرّة الغاز التي لا تشبه عشتار، والعروس تحفة، والعريس تحفة، ونسبة الفوز في الانتخابات تحفة، والملك العربي تحفة وأثر من آثار التاريخ. ولكن المتاحف في بلادنا تشبه السيرك، فمتحفنا سيرك، وسيركنا متحف. من ذلك أننا افتقدنا رئيس الوزراء السوري الذي ذكرت أخبار كثيرة أنه فاسد وتحفة ومعتقل، ثم خرج من قبعة أسماء الأسد التي كانت تشرف على التحقيق، فوجدناه سعيداً يشارك في أداء واجبه وحقه الانتخابي. ولعلم القارئ أن التُّحفة، هي الطُّرفةُ مِنَ الْفَاكِهَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الرَّيَاحِين، كما يقول لسان العرب. والتُّحْفَةُ: مَا اتُّحِفْتَ بِهِ الرجلَ مِنَ البِرِّ واللُّطْفِ والنُّفَص، وَكَذَلِكَ التُّحَفَة، بفَتْح الْحَاء، وَالْجَمْعُ تُحَفٌ، وَقَدْ أَتْحَفَه بِهَا واتَّحَفَه، ثم آلت إلى الاشياء الاثرية والقديمة فلصقت بها إلى الأبد، وملوكنا الذين يجلسون على كنوز من التحف القديمة، وطُرف الفاكهة والثمار والبشر، يتحفوننا بالنفص، والمهرّبون الذين يسرقون التحف ويبيعونها لأوروبا حيث يقدّرونها ويقدّسونها، ويضعونها في متاحفهم، ويجنون من ورائها الأموال. من ذلك مساجد قرطبة وقصر الأحمر وغيرها في الأندلس التي تجني إسبانيا من ورائها ملايين الدولارات. نعود إلى تيار المتحف الفكري الذي يؤدي نمرة العقل والرشاد في سيرك الملك، وفي إعلامه وصحفه، فنقول إن أميركا قضت على الهنود الحمر قضاءً شبه تام، ولم تترك منهم سوى بعض البشر للتمثيل في الأفلام بأدوار الكومبارس والهنود المتوحشين، ولم يبق سوى بعض الآثار في المتاحف، وجماجم كثيرة تعرض تحفا للزينة، فالعظة والاعتبار ليست من نزعات العقل الأميركي، فهو لا يتّعظ. وكذلك تعرض جماجم أبطالنا الذين دافعوا عن كرامتهم على أنها جماجم إرهابيين في فرنسا النور والأنوار.

أيها التحف: «أنتم لا تحبون أن تروننا إلا بعيونكم الأوروبية»، نحن نراكم هكذا حتى لا نصير من التاريخ، كما تقول العبارة السينمائية والسياسية الأميركية الشهيرة.

حفيد عمر المختار... الرمز منتهكاً

عبد الحكيم حيدر

اعتادت أي سلطة عربية جديدة، منقلبة أو غير منقلبة، عسكريةً كانت أو قومية، أن تحلب آخر قطرة لبن من ضروع رموز مجتمعاتها الأحياء، إن وُجدوا، فإن لم تجد، بحثت عن أولادهم أو بناتهم، فإن لم تجد، لجأت إلى الأحفاد أو حتى إلى حاملي الأسرار والأختام من المساعدين أو كُتّاب سيرهم ومذكراتهم، أو حتى إلى الخدم ممن يحمل منهم بعض الحكايات عنهم، حتى وإن كانوا في أرذل العمر، كي يكون ذلك كله صكّاً وبرهانا داغين على حسن سير وسلوك تلك السلطة، وأن الإله راضٍ عنها، علاوة على الملائكة، فما بالك برمز نال قسطا كبيرا من الجهاد والبطولة والشرف الإنساني لدى بلاده، والعالم فيما بعد، حينما تم عرض فيلمه «عمر المختار» عالميا وبأبطال عالميين، وقد صار الرمز لدى سلطة بلاده بيضةً من ذهب، أقلا يحق لجار عربي أن يستعير بركة الرمز، ولو حتى من خلال حفيده لساعة أو ساعتين على الشاشات، كي يكون ذلك مبرّرا لحربٍ طالما كرهها الجار نفسه، وأحب السلام جدا، ووعد به العالم كله حتى إسرائيل؟

بدأ عهد الفتاح السيسي في «مغربية 30/ 6» عمله المخاباراتي مستثمرا في الرموز، ولم يكن ساعتها خافيا على العيون صورته بجوار صورة ناصر، في تجاور معلن بهدف مضمر بالطبع، وهي أن ثورة 1952 هي الأخت القديمة لـ «30/ 6»، وخصوصا حينما رأت الجموع الصورتين متجاورتين على الأكتاف من ميدان طلعت حرب، وقد توقفت دقائق أمام بوابة الحزب الناصري، قبل الدخول إلى ميدان طلعت حرب. وكان في استقبال الصورتين الزغاريد وثلاثة وزراء، داخلية، مع تحريك الأصابع الوسطى لبعض الضباط أمام الكاميرات، فقد تم المُراد تماما.

لم يكفّ السيسي عن لعبة استثمار الرموز وانتهاكها أيضا، وخصوصا حينما قال، في خطاب له، إن الآثار الاقتصادية لحرب اليمن هي التي أنهكت اقتصاد مصر إلى الآن، وذلك بعد ما يقرب من سنوات أربع من احتلاب رمزية ناصر، وكان قد صار رئيسا وتم المراد بالحكم. وها هو يخطّط لحربٍ كان يكرهها بالأمس، فالرجل يريد أيضا أن يذوق حلاوة «المحارب»، كباقي الرموز، ناصر والسادات ومبارك، كي يكتمل المعنى بالمم، حتى وإن كان أمام شعب بسيط عربي ومجاور لنا، ولكنه النهم.

كيف مثلا، لا يحفر قناة سويس هو الآخر... هو الهوس بالرمز من دون ضرورة أو حتى جدوى اقتصادية مدروسة. هل لم يشبع السيسي من القفز على الرموز واستعمالها ثم انتهاكها ونسيانها، حتى في الدوالي (جاكيت بوتين الأحمر)، بعد أن يتم له الغرض وينول المراد؟

كانت رحلة السيسي من بداياتها الحقيقية استخداما للرموز الفنية. في منطقة الجيزة العسكرية، تم تدشين أول رسالة لمحمد مرسي، أن ثمار الانقلاب اكتملت، وكانت في وجود عادل إمام وحسين فهمي وآخرين من أهل الفن والإعلام، منهم عماد الدين حسين. كبداية تدشين له مقرّبا من السلطة. ومرّ الأمر على المرحوم محمد مرسي للأسف مرور الكرام. كان ملخص الرسالة له أن الثورة انتهت فعليا.

أما البداية الحقيقية للسيسي في استخدام الرموز التي سوف تكون ضد محمد مرسي، فكان اجتماعه بعدد من رموز «6 إبريل»، وعلى الرأس منهم أحمد ماهر، وأخذ بالطبع أحمد ماهر نصيبه من الانتهاك (رمزيا) في السجن، وفي أقسام الشرطة أيضا. أما أمر الراحلتين فاتن حمامة ورجاء الجدّاوي، فقد كان واضحا الإعداد له تماما، بالقيام بنفسه لتحية فاتن، والبوح بإعجابه لا بفساتين رجاء، فقط بل بذوقها أيضا. وفي الحالتين، كان التصفيق مرعبا، واهتزّت له القاعة، ولولا الموت لاستمر الاستخدام بالطبع. أما عن لقائه بالمثقفين، ثم إعراضه عنهم بعدما نال المراد، فظاهر للعيان حتى في عدم زيارته معرض الكتاب كما كان يفعل مبارك. ولم يتبقّ للسيسي من عزيز له سوى النجم محمد رمضان ومرتضى منصور والفريق القومي لكرة القدم، بعدما وحّد لهم «الزي المدرسي» بمزاجه، فعادوا بهزيمة، وأمد الله في عمر السيدة صاحبة «الحلق». وبارك الله له في جهود أحمد قذاف الدم وحقائبة الليلية في الشرق الليبي، بعدما أتى له بحفيد عمر المختار على ظهر طائرة.

مجلس نواب للنظام في الشعب السوري

راتب شعبو

لا شيء أكثر إثارة للسخرية من حرص نظام الأسد على إجراء «انتخابات مجلس الشعب» وسط هذه الحالة الماساوية التي تصل إلى حدود المجاعة التي يعيشها السوريون في كل مكان، داخل سورية وخارجها، تحت سيطرة النظام وخارجها. لا شيء أغرب من تحمّل تكاليف هذه المسرحية، في حين يبلغ مقدار الدَّين العام للدولة السورية 208% من إجمالي الناتج المحلي.

ربما لا يوجد شخص واحد في كل سورية، موالياً أو معارضاً أو بين بين، يعتقد أن ما جرى هو انتخابات تستحق هذا الاسم. النظام نفسه يدرك هذا، ولا يكترث، ولا يكلف نفسه عناء إجادة التمثيل أو التستر على العيوب، ولسان حاله يقول «أنا الغريق فما خوفي من البلل»، طالما أنه لا توجد صحافة مستقلة، ولم يعد ثمّة حاجة للحفاظ على «صورة» البلد، بعد أن صارت في الوحل، ولا يوجد إشراف دولي على الانتخابات، فما الداعي إلى التستر؟ مثلاً، يمكن للناخب إذا شاء أن ينتخب عدة مرات، من دون أي مشكلة. فلا أحد يلزمك على غمس إصبعك بالحبر. هناك حافلات تحمل أشخاصاً يجولون بهوياتهم على المراكز و«ينتخبون»، بالية جولاتهم نفسها بالعصي والرشاشات على المظاهرات، في ما مضى. وهناك مختار يرسلون الأسماء وأرقام الهويات إلى المراكز ويتم «الانتخاب» بها، فقد يكتشف الشخص أنه شارك بالانتخاب من دون علم منه. غير أن الابتكار الديمقراطي الجديد التالي لشطب المادة الثامنة من دستور 1973، والمتعلقة بفرض حزب البعث قائداً للدولة والمجتمع، هي فكرة «الاستفتاء الحزبي» التي تقول إن القاعدة الحزبية تشارك وتساعد القيادة في عملية اختيار مرشحي الحزب، حيث يقترع «الرفاق» على المرشحين الحزبيين، ويؤخذ من الحائزين على أعلى الأصوات ضعف العدد المطلوب للترشيح في القائمة الحزب، ثم تختار القيادة من تريد من بين هؤلاء. وهكذا تكون القيادة قد مارست «الاختيار»، ولكن بعد أن تكون قد «استأنست» برأي القاعدة التي صار بمكنها أن تحلم، هي الأخرى، بأن لها نصيب، مهما يكن بسيطاً، من تحليات الراغبين في النيابة وهداياهم.

إلى المستقر؟ مثلاً، يمكن للناخب إذا شاء أن ينتخب عدة مرات، من دون أي مشكلة. فلا أحد يلزمك على غمس إصبعك بالحبر. هناك حافلات تحمل أشخاصاً يجولون

في قرارة نفسه، وأن أهل الداخل يعلمون أن الغالبية الغالبة من الساعين إلى النيابة هم نخبة الفساد والاستزلام، ولا يرتجى منهم أي خير لأهل البلد؟ ولماذا يصرّ النظام على إجرائها، وهو على ثقة بأن الخارج يدرك زيفها، ويعلن عدم اعترافه بها في تصريحاته وإعلامه؟

يمكن تلمس الجواب في أن نظام الأسد أسير لفساده ومحسوبياته وعلاقاته الزبائنية، كما هو أسير «لديمقراطيته»، تماماً كما يكون المضمون أسيراً لشكل ما. يخشى النظام أن يقود الخلل في الشكل إلى اختلال المنظومة ككل، فلماذا يغامر في الشكل، طالما أنه قادر عليه؟ التوريث مثلاً هو مضمون انتقال السلطة إلى الأسد الابن، غير أن هذا المضمون اتخذ شكلاً «جمهورياً»، ومرّ عبر «برلمان» .. إلخ. كان يمكن فرض التوريث بانقلاب على الدستور، ولكن القوة القادرة على هذا الانقلاب كانت تفضل دائماً ممارسة قوتها من دون كسر الشكل، طالما كان ذلك ممكناً. أكثر من ذلك، كانت هذه القوة دائماً تستعرض قدرتها على العبث بالأشكال إلى حدود الاستهانة أو الاحتقار. خذ ما تشاء من المؤتمرات والمحاكم والمجالس المحلية والانتخابات «جمعية» جماعة الإخوان المسلمين. وكان رأي كاتب هذه السطور، باختصار ومن الآخر، أن تتخذ الجماعة قرارا ذاتيا بحل نفسها، وتحت ظروف هي تختارها، قبل أن يأتي قرار حلها من الخارج. وكان رأيا مفاجئاً للحضور، ولم يتم الأخذ به، وكان من المستحيل على الجماعة أن تتخذ هذا القرار فعلا، بسبب طريقة تفكير قياداتها، على الرغم من أنه كان لديها حينها الوقت الكافي للانسحاب، وأن تلوذ بالذراع السياسية للجماعة، المسجّلة والمعترف بها رسمياً، وهي حزب جبهة العمل الإسلامي.

(2)

القرار «القضائي»، الصادر قبل أيام، اعتبار جماعة الإخوان المسلمين منحلة حكما، وغير موجودة أصلا، لم يفاجئ الجماعة، وظلت تمارس نشاطاتها تحت لافتة الحزب، بمعنى آخر، بدا وكان الجماعة فهمت الرسالة جيدا، وإن ظلت تخوض معركة الوجود "الرسمي" قضائيا، ربما معذرة إلى الله، على الرغم من علمها أنها وصلت إلى نهاية الطريق. ولا أظن أن قيادة الجماعة، المستمرة في ملاحقة قضية التسجيل الرسمي قضائيا، تامل أن "تعترف" بها الدولة من جديد لتنظيما شرعيا، فالقضية برمتها ليست متعلقة لا بالتسجيل الرسمي ولا بالقضاء بل هي قرار سياسي استمر تنفيذه نحو عقدين، وفحواه بلاّ أي لبس أن تنظيم الإخوان المسلمين في الأردن بهذه اللافتة انتهى. والقصة، كما يفهم الجميع، أن هذا الأمر استحقاق دولي، وليس محليا. والمستهدف في هذا ما يسمى «الإسلام السياسي» الذي تم ربطه تارة بالإرهاب، وطوْرا بالتطرّف والتشدّد، والأمر في حقيقته استهداف للخيار الإسلامي الحركي، الإسلام الذي يحكم ويرسم، فقد بدا أن رأس هذا الخيار صار مطلوبا على لائحة «الشرطة الدولية» بالمفهوم العام. والأردن ليس استثناء من هذه القاعدة، ولا يمكنه الصمود إلى ما لا نهاية لـ «التوصيات» الدولية بمواجهة هذا الخيار.

(3)

قرار الحل إذا متعلق بحل المنحل فعلا على أرض الواقع، ولو شكلا، وهو خاص بتلك اللافتة الخضراء، أعني أن كل ما تستطيع فعله الأجهزة الرسمية العربية أن "تحظر" اللافتة. أما التنظيم فهو أكثر تجذّرا من أن يستجيب لأي قرار، فهو جزء من البنية الاجتماعية العربية، وعمل فوق الأرض وتحت الأرض سنوات طويلة، في غير بلد عربي، ولم يكن بحاجة لترخيص كي يعمل، ولو كان تنظيما هشّا لقضى عليه منذ زمن طويل. وما تعرّض له من محاولات قمع واستئصال وملاحقة في كل الساحات العربية تقريبا كان كفيلاً بالقضاء عليه، ولكنه صمد وسيصمد، لسبب مهم ووجيه، أنه ليس تنظيما غريبا عن هوية البيئة الحاضنة، بل هو مجرّد تعبير عن هوية المجتمع الإسلامية. ولئن استطاعت القوانين النافذة حظر التنظيم، فأنّى لها أن تحظر الهوية. نقول هذا على الرغم من كل المحاولات الشرسة والمريرة التي ربطت الإخوان المسلمين بالإرهاب والتطرّف، وحتى الإجرام، عبر آلة إعلامية لا تكل ولا تمل.

(كاتب من الأردن)

لو كان تنظيم الإخوان المسلمين هشّا لقضي عليه منذ زمن طويل

أردوغان وما وراء لوزان

عائشة البصري

لا توجد مصادفات في سياسات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، فليس محض مصادفة أن يكون موعد افتتاح الصلاة في مسجد آيا صوفيا غدا، الجمعة، 24 يوليو/ تموز، ففي مثل هذا اليوم من العام 1923 وقّعت تركيا مع الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الأولى معاهدة لوزان الثانية التي رسمت خريطة الجمهورية التركية التي تأسست على أنقاض الإمبراطورية العثمانية. وبإصداره مرسوما يبطل مرسوم مصطفى كمال (أتاتورك) الذي كان وراء قرار تحويل المسجد متحفا، يحاول أردوغان أن يوحي بأنه بصدد إصلاح ما أفسده آباء الجمهورية منذ اتفاقية لوزان.

منذ حادثة الانقلاب الفاشل في يوليو/ تموز 2015، لم يعد أردوغان يفوّت فرصة للتذكير بأن عهد تركيا القديمة سينتهي بحلول 2023، وبأنه سيعبر بالبلاد إلى تركيا جديدة تحيي أمجاد آل عثمان، وأصبح يفصح أكثر عن انتقاده معاهدة لوزان التي سبق ووصفها بأنها وثيقة تأسيس تركيا الحديثة، ولم يعد يرى فيها اليوم إلا هزيمة ومساومة خاسرة. قبل أربع سنوات اغتنم الرئيس التركي فرصة لقاءاته الدورية مع المحاتير الأتراك، للحديث عن الخسارة التي ألحقتها هذه الاتفاقية ببلاده: "يريد بعضهم أن يقنعنا بأن معاهدة لوزان انتصار. أين الانتصار فيها؟ لقد خسرنا بعض جزرنا في بحر إيجه توجد على بعد صرخة، لمصلحة اليونان. من جلسوا إلى الطاولة في لوزان لم يتمكّنوا من الدفاع عن حقوقنا".

تمسك أردوغان بهذه المظلومية جعله يطالب بتعديل الاتفاقية في خضم زيارة رسمية لليونان قام بها في نهاية 2017: "هناك مسائل عالقة في المعاهدة (لوزان) وامور غير مفهومة، وقعنا 11 دولة قول 94 عاما، وليس اليونان وتركيا وحدهما، لذلك تتطلب تحديثنا". وبينما يطالب الرئيس بتعديل الاتفاقية، تزعم الآلة الدعائية لحزب العدالة والتنمية (الحاكم) أن "لوزان" تمنع تركيا من التنقيب عن النفط، وفرض الرسوم على السفن العابرة من مضيق البوسفور، وتدّعي أن صلاحية الاتفاقية ستنتهي بحلول 2023. ويُحمّ كبار المؤرخين والخبراء على أن كل هذه المزاعم غير واردة في معاهدة لوزان، ولا تعدو أن تكون مجرد أساطير فبركها الحزب الحاكم لإضفاء الشرعية على سياساته التوسعية الهادفة على ما يعرف بـ"الميثاق الملّي"، أو الميثاق الوطني.

يحاول أردوغان إعادة كتابة التاريخ الذي سجّل أن أتاتورك عارض بقوة دخول الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى، إلى جانب المانيا القيصرية والإمبراطورية النمساوية - المجرية ضد حلف بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، مصرّا على ضرورة تحليها بالحياد. لم تجد حكمته السياسية آذانا صاغية في بلاط السلطان محمد الخامس الذي أدخل الإمبراطورية في حرب خاسرة، فاضطر الى عثمان للاعتراف بهزيمتهم، ووقعوا هدنة مودروس في العام 1918، وطبقاً لهذه الاتفاقية، استسلم العثمانيون، وقبلوا كل الشروط المهينة التي أملاها عليهم المنتصرون، بما فيها تسريح الجيش العثماني، واحتلال مضايق البوسفور والدردنيل، والانسحاب من إيران، والتخلي عن اليمن والعراق وسورية والحجاز، وكانت معظمها ترزح تحت الاحتلال الأوروبي. وبعد توقيع هدنة مودروس، سيطر الحلفاء على موانئ البحر الأسود، واقتسموا الأراضي التركية، فاحتل الفرنسيون مرسين وأضنه، وسقطت أنطاكية وكوشا داسي وقونية في يد الإيطاليين، واحتل اليونانيون القسم الغربي من الأناضول، بالإضافة إلى تراقيا.

استنكر القوميون، بقيادة مصطفى كمال (أتاتورك)، هزيمة العثمانيين، وثاروا ضد الاحتلال الأجنبي لأراضي الإمبراطورية، ورسموا خريطة سمّوها بـ"الميثاق الملّي"، تلخصها مقولة أتاتورك "حدودُ امّتنا من جنوب خليج الإسكندرونة، من أنطاكية، وجنوب جسر جرابلس ومحطة سكّة الحديد، وجنوب حلب ثم تسير جنوباً مع نهر الفرات حتى تضمّ دير الزور، ثم تنحّته شرقاً لتضمّ الموصل، وكركوك والسليمانية». هكذا وضع القوميون الأتراك حلب والموصل وكردستان ضمن حدود الجمهورية التركية التي شرعوا في تاسيسها وإرساء مؤسساتها.

أثار إعلان الميثاق الملّي غضب الحلفاء، فزحفت قواتهم على إسطنبول، واحتلوا العاصمة العثمانية، واكملوا احتلالهم ما تبقى من الأراضي العثمانية. وبينما كانت قوات أتاتورك تسعى إلى استرجاع ما خسرته الإمبراطورية، تمادى الخليفة العثماني في استسلامه، ووقع العثمانيون على معاهدة سيفر في عام 1920، وتنازلوا بموجبها عن كل الأراضي العثمانية التي تقطنها شعوب غير ناطقة باللغة التركية، بما فيها كامل الدول العربية، وقبلوا أيضا بتدويل إسطنبول ومضيق البوسفور، وتقسيم جزء كبير من الأناضول وتوزيعه بين اليونانيين والأكراد والأرمن والفرنسيين والبريطانيين والإيطاليين.

الحقيقة التي يحاول «العثمانيون الجدد» صناعتها أنه لو قبل أتاتورك معاهدة سيفر العثمانية لما تمتع أردوغان يوما بمنصب عمدة مدينة إسطنبول التي قبل العثمانيون بتدويلها آنذاك. تركيا موجودة اليوم لأن حكومة أتاتورك في أنقرة رفضت معاهدة سيفر، وسحبت اعترافها بالحكومة العثمانية في إسطنبول، وأعادت تنظيم ما تبقى من جيش الإمبراطورية. خاض جيش أتاتورك حرب الاستقلال الوطنية، ونجح في إخراج جيوش اليونان من الجبهة الغربية، وطرد قوات الأرمن من الجبهة الشرقية، وحرّر الجبهة الجنوبية من قبضة فرنسا، ثم حارب الملكيين والانفصاليين في عدة مدن تركية، واسترجع سيادة الأتراك على إسطنبول. وحولت هذه السلسلة

يحاول أردوغان إعادة كتابة التاريخ (كريم كاتكليف/Getty)

من الانتصارات المدوّية القائد مصطفى كمال إلى بطل أسطوري يناديه الشعب بـ«أتاتورك» (أي أب الأتراك)، وهي التي أكسبت حكومته أيضا اعترافا دوليا خوّل لها الحق في الجلوس على طاولة مفاوضات السلام الجديدة في مدينة لوزان السويسرية، بصفتها الممثل الوحيد للأتراك بعد إلغاء السلطنة. تعثرت الجولات الأولى من المفاوضات، نظرا لتشبث الوفد التركي بخريطة «الميثاق الملّي»، لكن الحلفاء رفضوا التفاوض على هذا الأساس، واعتبروا الميثاق بمثابة إنكار لهزيمة العثمانيين في الحرب العالمية الأولى. وخشية إشعال فتيل حرب جديدة لا طاقة لقواتها بها، قرّرت حكومة أتاتورك أن تكون واقعية، وتمسّكت بما حققته من مكاسب في حرب الاستقلال، فوقعت على معاهدة لوزان التي ضاعفت مساحة تركيا بالمقارنة مع معاهدة سيفر، وأذنت بميلاد جمهورية تركيا.

وبتوقيع حكومته على معاهدة لوزان، تخلى أتاتورك عن حدود الميثاق الملّي في رسم حدود الجمهورية التركية، لكن القادة الأتراك الذين توالوا على الحكم بعده لم يتخلوا عن حلمه، فقد توسعت تركيا مرتين منذ لوزان، حين احتلت لواء إسكندرونة عام 1939، ثم شمال قبرص في العام 1974. ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم، عاد حلم الميثاق إلى الواجهة، وأفصح أردوغان في 13 سبتمبر/ أيلول 2016 في مؤتمر للقانون الدولي، عن أن «مشكلات تركيا على حدودها ناجمة عن تنازلها عن الميثاق الملّي في اتفاقية لوزان الثانية». تعدّد تصريحات المسؤولين الأتراك التي تربط تدخل تركيا في سورية والعراق وحتى ليبيا بهذا الميثاق، يفسّر تحركات تركيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

لقد استغل أردوغان الفوضى التي جاء بها الغزو الأميركي للعراق في إطار رسم خريطة «الشرق الأوسط الجديد» ومطاردة «الإرهاب»، لمحاولة تحقيق ما لم يكن في وسع أتاتورك تحقيقه، فعلى عكس ما يظنه بعضهم، أهداف أردوغان لا تتعارض مع إرث أتاتورك، بل تسعى لتحقيق أكبر أحلامه: خريطة تركيا الكبرى. لكن نجاحه يتوقف على مدى قدرة الدول العربية على استعادة سيادتها على أراضيها في كل من سورية والعراق وليبيا، في ظل صراع أميركا وروسيا والصين وأوروبا وإيران ودول الخليج في المنطقة. وهذا ما يجعل ما تعيشه هذه الدول المحتلة اليوم مزيجا من ثورات تحرّر شعبية وحروب تحرير لا نهاية لها.

(كاتبة مغربية)

يحاول أردوغان إعادة كتابة التاريخ الذي سجّل أن أتاتورك عارض دخول الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى

إخوان الأردن... حلّ المنحلّ

حلمي الأسمر

(1)

في ثلاثة اجتماعات، وفي مناسبات مختلفة، كان واقع الإخوان المسلمين في الأردن، ومستقبلهم، مدار بحث وتقويم. كان الأول اجتماعا بحضور كل قيادة البلد، الأمنية والسياسية، وكان كاتب هذه السطور حاضرا بصفته كاتبا وصحافيا، وكان موضوع «الإخوان» والسيناريوهات المطروحة للتعامل معهم جزءا مهما من جدول أعمال الاجتماع. وانقسم الحضور يومها بين الاستئصال التام والفوري والتعامل معهم بالنفس الطويل، استبعابا أو تحجيما أو تعاونا، وظل يومها الموضوع مفتوحا، على الأقل وأنا حاضر، ولا أدري ماذا تم في الغرف المغلقة. كان الاجتماع الثاني في ديوان الملك. ويومها كنا مجموعة من الصحافيين نتمشّى في حديقة القصر الملكي، بعد الاجتماع، دار بيني وبين رئيس الديوان في حينها حوار عن طبيعة التعامل مع «الإخوان»، وأتذكر أنني قلت للرجل إن «الدولة» انقلبت على «الإخوان» فجأة، وتغير نهجها في التعامل معهم، فرد علي قائلا: إنهم الذين تغيروا فتغيرنا .. وذكّرني بموقفهم من ثورات الربيع العربي، حين قال أحد هم عقلائهم، إنهم «جاهزون لاستلام الحكم». ومرّ الأمر على المرحوم محمد مرسي للأسف مرور الكرام. كان ملخص الرسالة له أن الثورة انتهت فعليا.

أما البداية الحقيقية للسيسي في استخدام الرموز التي سوف تكون ضد محمد مرسي، فكان اجتماعه بعدد من رموز «6 إبريل»، وعلى الرأس منهم أحمد ماهر، وأخذ بالطبع أحمد ماهر نصيبه من الانتهاك (رمزيا) في السجن، وفي أقسام الشرطة أيضا. أما أمر الراحلتين فاتن حمامة ورجاء الجدّاوي، فقد كان واضحا الإعداد له تماما، بالقيام بنفسه لتحية فاتن، والبوح بإعجابه لا بفساتين رجاء، فقط بل بذوقها أيضا. وفي الحالتين، كان التصفيق مرعبا، واهتزّت له القاعة، ولولا الموت لاستمر الاستخدام بالطبع. أما عن لقائه بالمثقفين، ثم إعراضه عنهم بعدما نال المراد، فظاهر للعيان حتى في عدم زيارته معرض الكتاب كما كان يفعل مبارك. ولم يتبقّ للسيسي من عزيز له سوى النجم محمد رمضان ومرتضى منصور والفريق القومي لكرة القدم، بعدما وحّد لهم «الزي المدرسي» بمزاجه، فعادوا بهزيمة، وأمد الله في عمر السيدة صاحبة «الحلق». وبارك الله له في جهود أحمد قذاف الدم وحقائبة الليلية في الشرق الليبي، بعدما أتى له بحفيد عمر المختار على ظهر طائرة.

لو كان تنظيم الإخوان المسلمين هشّا لقضي عليه منذ زمن طويل

عبد الناصر في المحكمة

ياسر أبو هلالة

نشأتُ في بيت إخواني، كان تفسير «في ظلال القرآن»، بمجلداته الفاخرة، يحتل مكانا بارزا في مكتبة الوالد التي شعر الطفل بأنها من مقتنياته. وكان من أوائل ما قرأ، عشوائيا، وربما بسبب جاذبية الصورة، كتيّب دعائي للإخوان المسلمين «لماذا أعدم سيد قطب وإخوانه». لا أنسى صورة سيد قطب، وهو مبتسم متوجّهٌ إلى تنفيذ حكم الإعدام، وتحتها أنبياء عصام العطار «ما نسينا أنت قد علمتنا/ بسمةُ المؤمن في وجه الردى». وفي نهاية الكتيّب، ألحقت قصيدة هشام الرافعي «أرملة الشهيد تهدهد طفلها نم يا صغيري/ فإن هذا المهد يحرسه الرجاء». كانت عيناي تدمعان لأني أرى في الأرملة والدتي، وفي الطفل نفسي، مع أن والدي توفي في حادث سير.

بعيون ذلك الطفل قرأت التجربة الناصرية، ولا زلت أحاول أن أقرأها بتوازن وعقل راشد، بعيدا عن عواطف طفل، فعالمنا العربي أحوج ما يكون لتعلّم الدروس بعيدا عن عقلية القبيلة التي تتوارث الأحقاد والثارات. فبعد سبعة عقود من ثورة 23 يوليو/ تموز، لا تزال الأخطاء تتكرّر، من دون الاستفادة من الدروس والتجارب، ويعيد التاريخ نفسه، على قول ماركس مرة على شكل مأساة وثانية على شكل مسخرة. أول الذين لم يتعلّموا من الدرس الإخوان المسلمون. أعادوا في السودان في ثورة الإنقاذ (ويا للمصادفة، يُحاكم عمر البشير عليها أمس بتهمة الانقلاب!) تكرار مبرّرات جمال عبد الناصر عن فساد الأحزاب وحماية وحدة البلاد وتحقيق العدالة ومقاومة الاستعمار.. لبناء حكم شمولي. بعيدا عن عيون ذلك الطفل الدامع الذي كنتُه، شاهدت عبد الناصر زعيما عالميا يبني معسكرا وازنا لدول عدم الانحياز، ويتحدّى الاستعمار ويقاوم الصهيونية والرجعية وينادي بالوحدة العربية، وينصف الفقراء، ويعمم التعليم ويحطّم الإقطاع والطبقية، وينشر المعرفة والثقافة للعموم.. يصل إلى دمشق فتُعمل سيارته، لا هو، على الاكتفاء. وبدون إكراه، تحلّ كل الأحزاب التاريخية في سورية نفسها، من الإخوان المسلمين إلى الحزب الشيوعي السلبية التي أشاعها الإعلام الناصري عن الملك فاروق، بالتوازي مع رسم صورة بطولية للقائد (العسكري بالضرورة) الذي يُخلص الشعب من محنته ويستجيب لمطالبه. ما يعني تسفيها مقصودا (مزدوجا) أولا للتمرين الديمقراطي النسبي الذي عاشته مصر قبل 1952، وثانيا لحكم مرسي (2012-2013). وبذلك عزّز نظام السيسي ما ترسّخ في الأذهان عن معاداة دولة يوليو الديمقراطية وقيم حقوق الإنسان. أعاد إعلام السيسي عهد الملك فاروق إلى الأذهان من حيث لا يقصد، حين استلهم النموذج الإعلامي الناصري في تسفيه حكم الرئيس مرسي، مثلما فعل نظام عبد الناصر مع الملك فاروق. وفي هذا الصدد، لعب قطاع واسع من الناصريين دورا لافتا في تقديم «ثورة» 30 يونيو وكأنها امتدادٌ لـ «ثورة» 23 يوليو التي قادها الجيش المصري ضد الملكية المصرية، بما يدل عليه ذلك من شرعنة الانقلاب الذي قام به السيسي لكي يُصبح، لاحقا، «مرشح الضرورة»، بتعبير محمد حسنين هيكل. أصبح نظام السيسي عنوانا صارخا لكل مثالب دولة يوليو منذ قيامها (1952)، وكأن الأمر يتعلق بمكر ما شاؤ في تاريخ هذه الدولة. لقد أعاد هذا النظامُ تعريف حركة 1952 انقلاباً عسكرياً، وليس ثورة اجتماعيةً، كما دأبت الأدبيات القومية على نعتها. وإذا كان عهد عبد الناصر قد شهد إصلاحات اجتماعية واسعة (تحسب له بالطبع)، ذلك يعود إلى خياراته وقناعاته الشخصية. وما ارتدادُ السادات عن هذه الإصلاحات إلا دليل على أنها لم تكن مُمأسسةً، بسبب ارتهانها بشخص عبد الناصر.

وظّف السيسي الإرث الناصري للتحكم في ديناميات التعبئة الاجتماعية التي أحدثتها ثورة 25 يناير. لكنه لم يوظفه في مواجهة الكيان الصهيوني والرجعية العربية اللذيْن باركا انقلابه وتنكيله بخصومه السياسيين. ولعل هذا ما يُوسّع مساحة التناقض، حين ننظر إلى دولة يوليو بوصفها منظومة متكاملة، تأسست على احتفاظ العسكر بالسلطة، وما يرتبط بها من مكاسب ومصالح مختلفة.

السيسي وعبد الناصر

محمد احمد بنّيس

ظل الإرث الناصري، حتى عهد قريب، مثار استقطاب مستمر بين فريقين. ينظر أحدهما إليه بغير قليل من التقدير، إيمانا منه بالدور الذي لعبه الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر في قضايا التنمية والعدالة الاجتماعية والاستقلال الوطني ودعم حركات التحرّر. وفريق ثان لم ير في هذا الإرث إلا عنوانا للاستبداد والإخفاق المتواتر على أكثر من واجهة، داخلية وخارجية.

غذّى ذلك الاستقطاب مساح

حياد لبنان وأوهامه الأخرى

دلال البزري

طوال تلك الفترة الأخيرة، وباعتراف المهيمنين عليه، لم يكن لبنان محايداً. بَصَمات الوجهة الإيرانية واضحة عليه؛ ارتدَت غالباً لبوس «الواقعية» و«البراغماتية». وكلما بلغ النقاش استعصاء حلّ مشكلاته، قبل الثورة، أو بصرف النظر عنها، كان الإستنتاج المنطقي أننا عاجزون عن تعديل أي ميزان من موازينه، بأننا نصطدم بسور عظيم إسمه الكِباش الإيراني - الأميركي، تطوراته، مآلاته. أي بمعنى أوضح: علينا أن ننتظر نتيجة هذا الكِباش، لكي نستقر على توصيف وجهة لبنان، على شكل العيش فيه، على إمكانية أن نرى ذات يوم كهرباء، أو لا نرى. حزب الله، المتحكّم غير الحاكم، فالحكم إدارة، وليس صيداً في بحر يتناقص فيه السمك يوماً بعد يوم .. حزب الله هذا تمكّن من إزاحة «شركائه» في المحاصصة، خصومه الرسميين، حتى باتَ أمينه العام، حسن نصر الله، بطلاّته التلفزيونية، يصدر أوامر السماح بهذه الوجهة أو تلك، بهذا التعامل أو ذاك؛ مستقوياً برخاوة النداءات والتصريحات الصادرة عن أولئك الخصوم القائلين بـ«الناي بالنفس». يقفز فوق كل الإعتبارات وتدخل مليشياته وبسلاحها وعقيدتها إلى سورية؛ حيث عاثَ إجراماً وتهجيراً وسرقة وفرزاً مذهبياً.. دفاعاً عن المحور الإيراني الذي ينتمي إليه، ويعمل بتعليماته بصراحة تامة، فأصبح بذلك يستمد قوته من هذا الدور البرّاني القبيح.

ثم جاء «قانون قيصر». تلك اليقظة الأميركية المتأخرة، والمجْبولة بمائة اعتبار واعتبار، لتذيق لبنان، غير المحايد، المرتمي في أحضان الممانعة، العقوبات المعلومة. «اليقظة» الأميركية تلك، الأنياب الأميركية المسْتجدّة، تبعتها، بسرعة، «صحوة» أميركية أوروبية، بدأت ديبلوماسية، وسرعان ما أصبحت «عملية»، تمثلت بالدعم الفاتيكاني لأكبر مرجع مسيحي في لبنان، من أن علينا، إذا أردنا الخلاص لوطننا، أن نكون محايدين، كما كنا في الأيام الخوالي، أي في عصرنا «الذهبي» المتخيَّل.

والثقة بهذا الحياد تلغي المعادلة المنطقية القائم عليها. إذ كيف يكون حياداً وهو لم «ينبعث» إلا بفضل تلك الوثبة الغربية المتأخرة؟ هل نحارب انعدام الحياد لدى حزب الله بحياد مدعوم خارجياً؟ أي عملياً بعدم الحياد؟ ثم بالعودة إلى عصور الحياد الماضية: هل كنا محايدين فعلاً؟ أم ساكتين عن كذبة الحياد بما توفره من ازدهار اقتصادي استثنائي، على حساب نكبات المنطقة؟ مراجعة بسيطة لهذا التاريخ القريب تبيّن أننا، طوال عمرنا، كنا واضعين أنفسنا تحت تجاذب دولي إقليمي، هو الصانع الحقيقي لهذا التاريخ. والأمثلة لا تنضب: عن عهد كميل شمعون، الميال إلى حلف بغداد، المعادي للحلف العروبي بقيادة جمال عبد الناصر، والذي انتهى عهده بثورة بقيادة كمال جنبلاط، الرافض هذه السياسة، بدعم عروبي أيضاً إنقلب عليه لاحقاً. وما تبعه هذا العهد من «هندسة» إقليمية، شارك فيها عبد الناصر نفسه، جاءت بفؤاد شهاب رئيساً، ليُرسي، ولو مؤقتاً، «توازناً بين الشرق والغرب».. أو عن الوصاية السورية على لبنان، بصفتها أيضا ترتيبا مقبولا غربياً، أو بداية هذه الوصاية، مع رفيق الحريري، بتقاسم للمهمات، بين «مقاومة» واقتصاد.. ثم الاتفاق السوري - السعودي، بعد اغتيال الحريري؛ ومجمل «المسامحات» التي ترتبت بناء عليه... إلخ.

نداء المرجع الديني الملحّ على تبني الحياد اللبناني، حلاً لأزمة اختلال الميزان لصالح المحور الإيراني. هذا النداء تلقّته الزعامات والشخصيات، بصفته خشبة خلاص من هيمنة حزب الله على مصير البلاد؛ أو أداة «إيديولوجية»، تتصدّى لليهمنة الإيرانية الحزبلاهية، فتنقذ البلاد من سقوطها التاريخي، فتقوى الشوكة الأميركية بذلك، ويكون الكباش بين طرفين على مقربةٍ من التساوي؛ فنستأنف بذلك عهد الحياد والازدهار و«سويسرا الشرق»... إلخ. تلك هي الكذبة التي بدأت جبهة عريضة من السياسيين «المحرومين» تتجاوب معها، فتظهر بصفتها حاملة للحل الذي لن يتأخر بالكشف عن حسابات «الرعاة» الدوليين أو الإقليميين، عن اتفاقاتٍ في ما بينهم، ترسي استقراراً لبنانيا ببلوغ الصراع الأميركي - الإيراني نتيجة محدّدة. كلا أيها السادة. فكرة الحياد هذه مغشوشة، كما هي مغشوشة بضاعتكم السياسية الأخرى... يفترض الحياد على المثال السويسري، أو غيره من النماذج، إذا أجمع عليه اللبنانيون، أن يتعلموا شيئاً من حياده السابق، في عصره «الذهبي»، بأن يعملوا، قبل إقراره، على بناء دولة قانون، حيث الجميع، بصرف النظر عن طائفته، خصوصا طائفته، متساو بالحقوق والواجبات. حيث لا تحتاج أية طائفة للاستقواء بخارج ما، شرق أو غرب، بالسلاح أو بالمال، لكي تحصل على هذه الحقوق. أي تفترض اندماجا وطنيا في تلك الدولة العتيدة، موقفاً وطنياً واحداً حول الخطوط العريضة لكل القضايا أو الصراعات، البعيدة منها والقريبة. حيادٌ صادق، حقيقي، تحميه شرعة ودستور؛ لا تلاعب أو تخابث أو مزايدات أو سجع؛ وجميعهم يغنون عن العقل. والحياد، مع الصدق به، يفترض روحاً استقلالية حقّة، نظافة كفٍّ نسبية، إذ لا جنة ملائكة في السلطة، ولكن شيئاً منه؛ على الأقل للتطابق، النسبي أيضاً، بين الإدعاءات والتصرفات. تفترض الحيادية موارد لاستمرار دولةٍ كهذه، موارد جدية، لا هزلية، تقوم ببنائها سواعد أبنائها، ولا علاقاتهم «المميزة» مع هذه الدولة أو تلك، ولا بهْلوانات مصارفهم المخزية التي تتستر عليها كل القوى، بما فيها المعادية لها في خطاباتها وأهازيج متظاهريها السُذّج. وهذه مقوماتٌ تحضّن تلك الدولة المتصورة من بيئتها الإقليمية المتفجرة؛ وربما تلعب دوراً في إخماد نيرانها، أو تتوسّط المتخاصمين من بين أصحاب الأدوار فيها.

والحال، كما نعرفه جميعاً، أننا لا نملك من هذا كله غير التصورات البائتة عن لبنان «الأبدي» ولبنان «المعنى» ولبنان «التعايش».. أما الباقي، فانفلاتٌ متمادٍ من الأخلاق السياسية، وفراغ في المعاني والكلمات، وشحاذة على أبواب الأصدقاء والأعداء، وبقعة من شرق المتوسط أصبح العيش فيه هو مجرّد استمرار على قيد الحياة؛ ليس لشعب بعينه، إنما لشعوب متعاديةٍ تقذف يوميا بسمومها على بعضها أكثر مما تقذف بوجه الأعداء المعتادين. ولا حاجة لمزيدٍ من الوصف لمن يرى بالعين المجرّدة ما حلّ على لبنان من دمار.

> لدى الذين لا يرتضون بلبنان أقل من انضوائه تحت المحور الإيراني حجة واحدة: فلسطين والقدس
>
> يحتاج اللبنانيون إلى ثورة حقيقية تجرف الأوهام والأكاذيب، وتعمل على ثقافة أخرى، دولة أخرى، أخلاق أخرى، موارد أخرى

لدى الذين لا يرتضون بلبنان أقل من انضوائه تحت المحور الإيراني حجة واحدة: فلسطين والقدس. أي أننا كيف لنا أن نكون حياديين وإسرائيل المعتدية الغاشمة تحتل فلسطين، وتتهيأ لقضم ما تبقى منها؟ أي «صفقة القرن»؟ وبهذا هم يكذبون أيضاً، عملاً بالحكمة السياسية اللبنانية التي يعتقدون أنها تبقيهم على قيد الهيمنة، فالواقع أنهم يعاملون الفلسطينيين الأقرب إليهم، أي فلسطينيي المخيمات في لبنان، بعكس ما يدّعون من صبابة لأرض فلسطين. أو أنهم لا يخلطون بين فلسطين والفلسطينيين، فهم يضعونهم تحت قبضتهم العسكرية التامة، يطوّقونهم، يحرمونهم من أبسط حقوقهم المعيشية؛ ولا حتى أدبياتهم تحاول أن تخدع، أو تتكلّف كثيراً حين تقول إنها مهتمة بالفلسطينيين، متعاطفة مع شقاوتهم، أو عاملة على رفع القيود القانونية الخانقة التي تشوب حياتهم ويومياتهم وتلغي مستقبلهم. في «الساحة» السورية، أيضاً، المنذورة رسمياً لمحاربة الإمبريالية والصهيونية، أخذ حزب الله راحته مع الفلسطينيين في سورية. على الأقل، كان شريكاً فاعلاً في حصار مخيم اليرموك الفلسطيني، في تجويع أهله، وتهجيرهم. وفي النهاية، بإلغاء المخيم عبر التمهيد لمصادرة أرضه لصالح خزينة بشار الأسد المثقوبة.

إنها السياسة اللبنانية الأبدية القائمة على الغش، على التهام القضايا الكبرى وتحويلها إلى مسخرة مبكية، بحيث يسهل تشبيه علاقة أولئك المحبيّن لفلسطين والقدس بتلك التي يقيمها الاحتلال الإسرائيلي مع أصحابهما. بل ربما أشرس، لأنها محجوبة، مستورة بقشرة «تحرير كامل التراب»، و«الجهاد» الرنانة، وإلى ما هنالك من فصاحةٍ حانَ للدهر أن يأكلها ويشربها. وقوفهم ضد الحياد بذريعة فلسطين لم تَعُد قائمة من زمان. ولكن ماذا تفعل بأجهزة إعلام ذات أجنْدة تنفخ فيها الروح، فتخلّد الكذبة؟ وطوائف تحتمي من بعضها؟

إذا كان غالبية اللبنانيين راغبين بالحياد، بالمعنى الواسع الوارد أعلاه، فهم يحتاجون إلى ثورة حقيقية تجرف الأوهام والأكاذيب، وتعمل على ثقافة أخرى، دولة أخرى، أخلاق أخرى، موارد أخرى. وربما شعب آخر.. أما تلك الإيماءات والإشارات والمؤتمرات الصحافية و«الحوارات» بين الأطراف حول السبيل لبلوغ الحياد، فليست سوى عضمة مهترئة نمْضغها، على قساوتها، على أمل أن يتعدّل ميزان القوى بين الأطراف الإقليميين والدوليين، فيُترجم التوازن بينهم على أرض لبنان باستقرار هش، لن يلبث أن تخضّه صراعاتٌ لاحقة، مشاريع أخرى.. أليس هذا اختصاراً لتاريخ لبنان الكبير؟ أو لما قبله، لبنان الصغير؟

(كاتبة لبنانية)

ناظر الزريقات وجبر السياسات... في السودان

الوليد آدم مادبو

تداولت الوسائط الاجتماعية السودانية قصة واقعية، اصطدمت فيها الإدارة المحلية، متمثلة في شخص الناظر إبراهيم موسى مادبو (ناظر عموم قبائل الزريقات في الفترة 1920 - 1960)، بالنهم المادي لأحد التجار الذين لم يكن مطلبهم الاستهانة بالموروث الديني، وإنما طغت رغبتهم في تحقيق ربح تجاري، وتحصيل مردود آني. وذلك باستحداث بيع الخمور في دار الزريقات في ستينيات القرن الماضي. أورد القصة إسماعيل محمد بخيت، باعتبارها وثيقة تاريخية، في صحيفة الصحافة في 2011/8/6، وعلّق عليها قبل أيام أحمد محمد عثمان من ولاية أوكلاهوما، في مقال قصير بعنوان «مادبو ناظر الزريقات وإراقة الخمور». مفاد القصة بأن الناظر لم يكتف بإلغاء التصديق الذي حصل عليه التاجر من مفتش المركز، بل جلد التاجر أربعين جلدةً وأمر بإراقة الخمر ودفن الزجاج الفارغ، كي لا يتأذى برائحته الأهالي. عاتبت السلطات البريطانية سعادة الناظر على تكسير قراراتها التي لم يجرؤ زعيمٌ حينها على التصدّي لها في كل نواحي السودان، لكنه أعلمهم أن بيع الخمر والمجاهرة بالرذيلة يتعارضان مع موروثات قومه وقيمهم الدينية. في تلك الأيام الزاهيات، كان النظّار وزعماء الطرق الصوفية يمثلون المرجعية الأخلاقية لمجتمعاتهم، وإن بدأ الأفندية تدريجياً ينافسونهم في سلطتهم التنفيذية، بحق ومن دون حق. أعد الإنكليز عدّتهم للخروج من السودان عام 1952، وكان من المفترض أن يخرجوا عام 1972، بالنظر إلى التدابير الإدارية، وليس الاستعمارية، فاستعجلهم الطامحون وحلّوا مكانهم من دون أن يتهيأوا للإدارة، أو يتدرّبوا على ممارسة السلطة التي قنعوا منها بالمظهر دون الجوهر. وعلى الرغم من ذلك، لا يمكن مقارنة الرعيل الأول، صاحب المزاج الوسطي والخلق النبوي، بالمجموعات الأيديولوجية التي تسلقت من القاع وصولاً إلى القمة، من دون أدنى معرفة بأسس الحكامة الحديثة أو القديمة.

لم يفتأ السودان يعاني من شكل ذاك التنافس غير السوي، حتى بلغ دَرَكاً لا يكاد يؤمل منه في منجىً أو مخرج. كان الزعماء التقليديون ينظرون إلى الأفندية كأبنائهم، بل وشركائهم، الذين يعوّلون عليهم في نهضة البلاد. أمّا الآخرون، الأفندية التعيسون، فقد كانوا على بؤسهم وضيق أفقهم «يدسّون المحافير» كي يحتلوا مكانة أعمامهم أولئك، من دون أن يمتلكوا عظيم الصفات التي تجعل المرء يَسُود في قومه، وإذا لم يستطيعوا أن يرقوا إلى سامق قممهم، فقد سعوا إلى إزاحتهم وتجريدهم من صلاحياتهم، تجريداً دمّر السودان، وأربك كل بنياته الاجتماعية والاقتصادية.

أغلب الظن أن لتوقيت القصة صلة بالأساليب التي تسعى مجموعات اليسار ويسار الوسط إلى حسم أمر المرجعية القانونية بها في دولة ما بعد نظام الإنقاذ. كِلا الأسلوبين غير مناسب في عالم اليوم: فالأساليب الأسدية (إشارة إلى الناظر مادبو الذي كان يلقب بخشم الباحش) والأساليب الخفافيشية (إشارة إلى الخفافيش التي لا تخرج إلا بالليل) ما عادت مقبولةً في عالم اليوم الذي تكتنفه تعقيدات سياسية واجتماعية جمّة.

أن يكون النظام السابق أساء إلى الدين وأمعن في الإساءة إليه لا يلغي مشروعية التدين، لكنه أيضاً لا يبرّر استدعاءه بصورة فيها نوعٌ من النوستالجيا كما يفعل العوام، أو يتقرّر إقحامه بصورة تسيء إلى المقاصد الحنيفية التي اتخذت الشريعة وسيلةً لتحقيق العدل، ولم تتخذها أداةً لتقنين الظلم، كما تفعل بعض النخب السياسية والعسكرية. أعجب حد الضحك والبكاء سواء، عندما أستمع لبعض العسكريين (الما بيغبوكم)، وهم يقولون «الشريعة خط أحمر».

قبل التطرق إلى قضية تصميم السياسات وتنفيذها، لا بد أن نتبيّن الفرق بين فصل الدين عن الدولة، فصلاً يجعل الأخيرة في مسافة متساوية من الكل، (والكل لا يعني فقط المسلمين وغيرهم، إنما أيضاً جماعات المسلمين المختلفة والمتباينة في نظرتها لضوابط التشريع)، وفصل السياسة عن الدين إجراءً تعسفياً لا تستقيم معه حركة المجتمع الذي يستمدّ حيويته من قيمه، ويستلهم روحه من سردية الانتماء التاريخي لأمته.

تقوم ركائز الدستور على المبدأ الأول (فصل الدين عن الدولة)، وتنبثق مفهومية السياسات من المبدأ الثاني (اتساق السياسات مع القيم والمعتقدات). لا يمكن للسودان أن يستقر إلّا إذا أخذت الدولة مسافة متساوية من الكل، وذلك بتقنين المبدأ الأول، بيد أنه لا يمكن مطلقاً فصل القيم عن تصميم السياسات، وذلك بالإشارة إلى المبدأ الثاني. مثلاً، يمكن أن يكون هناك نظامان مصرفيان في ظل دستور علماني، لكن ذلك غير ممكن في ظل دستور ثيوقراطي يستمد مفهوميته من ممارسات قروسطية، ترسخت في مفاهيم بعض المسلمين أنها «الشريعة الإسلامية!».

لا يلزم الدستور العلماني الجماعة بتبني وجهة نظر معينة، كما يودّ لنا «الخفافيش» أن نتصوّر، الدستور العلماني يضمن النظم ويضبط الإجراءات المؤسسية التي تهيئ للمواطنين في الدائرة المعينة تمرير القوانين التي يريدون العيش في كنفها، من دون عسف أو ظلم.

الدستور العلماني، بعكس ذاك الثيوقراطي، لا يتبنى وجهة نظر محدّدة، كما لا يتبنّى أساليب ملتوية لتحقيق غايات صحية، أو أخرى مرضية، من شأنها أن تتضارب مع قيم المجتمع التي هي دوماً في تغير وتبدل. الدستور العلماني يفسح المجال للحوار العلمي والديمقراطي، لا سيما أن هناك آراء مختلفة ومتضاربة في شأن الخمور وتعريفاتها، لكن الفقهاء، في فترة تاريخية معينة، اتخذوا إجراءً حَرَّموا فيه النبيذ بأنواعه،... إلى آخره من القضايا الفرعية التي لا يسمح المجال لذكرها. وقد لا يملك الكاتب مجرّد الأهلية للخوض فيها، لأنه يتكلم من زاوية العلوم السياسية، وليس من الزاوية الفقهية المحضة. الدستور العلماني يُعَلْمِن المجتمع، بمعنى أنه يجعله أكثر عقلانية، كما يجعل السياسة أكثر أخلاقية، لأنه لا يعطي حق الوصاية لأحد. فأين هم العلمانيون من العلمانية وأين هم الإسلاميون (وحتى المسلمين) من الإسلام؟

أدلّل في هذه السانحة على رجاحة ما ذهبت إليه، بإيراد جوانب تطبيقية، كي لا نضيع في متاهات الآراء الفقهية. في ظل الدستور العلماني، كانت نسبة المُعْسِرين 10% حتى أوائل الثمانينيات (عجزوا عن دفع استحقاقات الديون للبنوك)، في ظل الدستور الإسلامي، كانت نسبة المعسرين 90%. في ظل الدستور العلماني، كان المجتمع معافى. في ظل الدستور الإسلامي، ازدادت نسبة الأطفال غير الشرعيين، كما زادت نسبة الحوادث الناجمة عن السكر 400%، وذلك بعد عام 1984، هذا غير الجرائم الأخلاقية الأخرى التي بدأت بإفقار الشعب وانتهت بارتكاب الإبادة الجماعية.

> كان النظّار وزعماء الطرق الصوفية يمثلون المرجعية الأخلاقية لمجتمعاتهم، وإن بدأ الأفندية ينافسونهم في سلطتهم
>
> الفقه من دون أفق تنموي يصبح عالة، والتنمية من دون مرجعية فقهية تصير وبالاً. فلنحذر كلا الأمرين

لا تحدّثوني عن «الشريعة الإسلامية» و«المشاريع الحضارية»، فقد رأيت مآسيها في أفغانستان وإيران قبل السودان، كلموني فقط عن الأخلاق المحمدية والنظم الحضارية، فقد رأيت ثمارها في تركيا وما جاورها من بلاد البلقان وماليزيا. أمّا بالنسبة لفلول اليسار ويسار الوسط (هنا يلزم التمييز بين الوطنيين الحادبين والانتهازيين الولهين الذين يوجدون داخل كل مجموعة)، التي اتخذت الفترة الانتقالية فرصةً لتمرير أجندتها وتقنين مواقفها الأيديولوجية، فأقول لهم كونوا شجعاناً وأجروا حواراً مع المجتمع، لا تفرضوا آراءكم، فنحن نعرف منعرجات فكركم السقيم، ونخبر منطلقات عقائدكم الفاسدة؛ اعملوا فقط على تقنين الوسائل والإجراءات التي تهيئ المواطنين لتحديد مواقفهم على دراية ورشد، إن استطعتم، وإلّا فما الفرق بينكم وبين الإنقاذيين الذين اتخذوا العماية وسيلةً لتحقيق أهدافهم التي لم تتجاوز سبل تقنين الوصاية؟

الخفافيش التي تُسرب مقترحاتها ليلاً لمباني وزارة العدل أعملت فكرها ونهلت من عبقريتها، فخرجت علينا بقانون يجيز بيع الخمر لغير المسلمين. ما قيمةُ هذا القانون في بلد لا تتجاوز نسبة غير المسلمين الواحد والنصف في المائة؟ لماذا لا نقرّ علمانية الدستور، ونترك أمر التشريع للمحليات، كي تتخذ من الإجراءات ما يتناسب وواقع مجتمعاتها وثقافة أفرادها؟ فقد رأيت الخمر متاحة في بعض الولايات الأميركية وممنوعة (انظر ليس محرّمة) في أخرى، كذلكم الدعارة والميسر (القمار).

الأهم أن المجتمعات الغربية نجحت في أنسنة العلاقات بين الجنسين، مثلاً، فلا يلجأ إلى صحبة المومسات إلّا المرضى وأصحاب العاهات النفسية. وإذا كان الشباب في بلادنا يتخذون مجالس الأُنس سبباً للسُكر، فإن الغربيين يشربونها ترويحاً عن النفس. ومع ذلك، تفيد الإحصائيات بأن الدولة في بريطانيا مثلاً تهدر 40% من الميزانية المدرجة للصحة بسبب إسراف المواطنين في تناول «المشروبات الروحية»!.

السؤال: لتدارك هذا الخلل، هل كانت بريطانيا ستصدر قراراً يبيح بيع الخمر لغير المتدينين، لا سيما أن المسيحية تُحِل فقط شرب النبيذ، ولا تُقر الإسراف في تعاطي الخمور؟ الإباحة النسبية هي أخت التحريم، والتحريم لم ينجح مطلقاً في إحقاق الفضيلة، أو إلغاء حتمية الصراعات الفكرية، التي هي ظاهرة صحية، إذا اتُّخِذَت لها التدابير المؤسسية والضوابط القانونية، كأن يقام المؤتمر الدستوري المزمع أن تُناقش فيه كل القضايا العالقة، فالواجب اتخاذ التدابير التربوية والتوعوية التي تنأى بالمجتمعات عن التهلكة التي تحدث من جراء اتخاذ الساسة طرقاً غير مباشرة لتحقيق غاياتهم العليا ومراميهم السامية. فلنخرج، إذن، وبسرعة، من «المستنقع الفقهي» إلى «الأفق التنموي». والمقصود من وضع المصطلحين بين المزدوجتين هنا أن الفقه من دون أفق تنموي يصبح عالة، والتنمية من دون مرجعية فقهية تصير وبالاً. فلنحذر كلا الأمرين.

(كاتب سوداني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ سكرتير التحرير **حكيم عنكر** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads